

المملكة المغربية



وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة  
قطاع الطاقة و المعادن

**كلمة السيد محمد يحيى زنيبر  
الكاتب العام لقطاع الطاقة والمعادن  
بمناسبة افتتاح أشغال خبراء قطاع المعادن والطاقة  
بدول تجمع الساحل والصحراء**

الرباط، في 2 دجنبر 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الأمين العام المساعد،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أقوم اليوم بافتتاح أشغال الخبراء للإجتماع الرابع للوزراء المكلفين بالمعادن والطاقة لدول تجمع الساحل والصحراء، وأود في البداية أن أرحب بكل الوفود المشاركة متمنيا لهم مقاما طيبا بالمغرب.

وأغتتم كذلك هذه الفرصة للترحيب بالرأس الأخضر الذي يشاركنا هذا الإجتماع بصفة ملاحظ والذي نتمنى أن يلتحق بتجمعنا في المستقبل القريب.

إن اختيار المغرب لاحتضان الدورة الرابعة لاجتماع الوزراء المكلفين بالطاقة والمعادن لدول الساحل والصحراء، لهو تعبير عن الثقة التي يتمتع بها المغرب داخل تجمعنا وعن الإهتمام الذي يوليه من جهته لتعزيز التعاون الجهوي، وخاصة مع دول الساحل والصحراء.

معالي السيد الأمين العام المساعد،

حضرات السيدات والسادة،

إن توصيات الإجتماع الوزاري الذي يحضره الخبراء اليوم ينبغي أن تندرج في إطار توجيهات لقاء القمة لرؤساء دول الساحل والصحراء المنعقد بصبراتة بليبيا في ماي 2009، حيث أكدوا تشبثهم بقيم السلم والوئام والتضامن من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية مشتركة منسجمة لأقطارنا.

ها نحن اليوم مجتمعون للتباحث والمناقشة حول مواضيع تهم قطاع الطاقة والمعادن. وفي هذا الصدد، فإن تجمعنا فضاء غني بالموارد الطاقية والمعدنية، ويتوفر على موارد بشرية وكفاءات من شأنها أن تساهم في تحقيق طموحات قادتنا للاستجابة لتطلعات شعوبنا.

وتتوفر بلداننا على عوامل تكامل بإمكانها أن تشكل بفضل تفاعل جهوي إيجابي مصدرا لفرص التنمية لفائدة دول تجمعنا .

فنحن إذا مدعوون خلال هذه الأيام إلى مناقشة تجارب بعضنا البعض في مختلف الميادين والمجالات المتعلقة بالأنشطة الطاقية والمعدنية، لتحديد الطرق والحلول التي ستمكننا من أن نستثمر مختلف حقول التعاون المتوفرة فعليا لأقطارنا.

إن خبراء دول س- ص الذين يتوفرون على معرفة عميقة وعلى الخبرة المطلوبة في ميادين الطاقة والمعادن سيكون بوسعهم تقديم الإقتراحات الناجعة لتعزيز التعاون بين دولنا في سياق دولي يواجه أزمة اقتصادية ومالية عميقة ويتميز بتهديدات حقيقية للتغيير المناخي على البيئة والأنظمة الإيكولوجية.

**معالي السيد الأمين العام المساعد ،  
حضرات السيدات والسادة،**

يشكل التعاون بالنسبة للمغرب، بصفته عضوا فاعلا في س.ص، خيارا استراتيجيا تفرضه المصالح المشتركة في إطار روح من الإيحاء والتضامن الإفريقيين. ويظل المغرب مستعدا لوضع تجربته الكاملة وموارده البشرية والتقنية في مختلف الميادين المرتبطة بالطاقة والمعادن في خدمة البلدان الشقيقة والصديقة الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء. ففي هذه الميادين، فإن تجارب المغرب يمكن أن تقتسم وأن يتم تكييفها في دول أخرى بتجمعنا.

ففي ميدان الطاقة، يمكن أن نقدم تجربتنا في مجال الكهرباء القروية وتنمية الطاقات المتجددة وبرامج الفعالية الطاقية التي سيتم تقديمها من طرف الخبراء المغاربة خلال هذه الأيام.

وفي ميدان المعادن كذلك، فإن الطابع العريق للاستغلال المعدني بالمغرب سواء على مستوى الاستغلال الصناعي أو التقليدي معترف به دوليا. فالتجربة المغربية تشمل المشاريع الكبرى للاستكشاف والإنتاج وشركات صناعية وتركيبات مالية لانجازها. ويمتد النشاط المعدني ليشمل القطاع التقليدي الذي يمثل، دون احتساب الفوسفاط، 40 % من حجم الإنتاج المعدني الوطني و 22 % من القيمة الإجمالية لرقم معاملاته، بإنتاج يناهز

700 ألف طن من الفلز. ومن أجل الرفع من إنتاجيته وتحسين ظروف العمل به، أعطى المغرب الإنطلاقة، سنة 2007، لبرنامج وطني لتنمية الإستغلالات المنجمية الباطنية والسطحية والتي لا تتعدى طاقتها الإنتاجية 5000 طن سنويا من المواد القابلة للتسويق. وبوسع هذا البرنامج أن يشكل نموذجا مفيدا لباقي دولنا التي لا يمكن استغلال جزء من مواردها المعدنية بطريقة صناعية.

وهناك كذلك ميادين أفقية يمكن أن تشكل حقولا خصبة للتعاون. وأشير هنا على سبيل المثال إلى ميدان التكوين، حيث بوسع المغرب أن يعزز تعاونه مع دول الساحل والصحراء، وكذا إلى الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تمنح وضوحا لأنشطة المبادلات التجارية والاستثمارات في قطاع الطاقة والمعادن. وفي هذا الصدد، يتوفر المغرب على تشريعات شاملة ما فتئت تتغير وتتحسن حسب تطور الحاجيات والمحيط.

**معالي السيد الأمين العام المساعد،**

**حضرات السيدات والسادة،**

إن اجتماعنا ينعقد على بعد بضعة أيام من افتتاح مؤتمر القمة حول التغيرات المناخية والذي ستنتقل أشغاله ابتداء من 6 دجنبر الجاري بكونهاكن.

ولذا ودون شك استوجب على اجتماع الخبراء أن يطرح ضمن أشغاله اقتراحات حول الموقف الذي على تجمعا، القوي ب 28 دولة تغطي مساحتها قرابة نصف المساحة الإجمالية للقارة الإفريقية، والمتوفر على ثروات بترولية ومعدنية كبيرة، أن يدافع عليه في مؤتمر كونهاكن من أجل نقل حقيقي للتكنولوجيا وبتقوية الدعم المالي من طرف الدول المصنعة والمؤسسات المالية العالمية لفائدة الدول السائرة في طريق النمو.

وأختتم كلمتي هاته وأنا كلي أمل للتطور الذي سوف ينتج عن أشغال الدورة الرابعة متمنيا التوفيق لأشغالنا.

وأشكركم على حسن اهتمامكم.